A

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/50/110
17 March 1995
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

الدورة الخمسون
البند ١٠٩ من القائمة الأولية*

النهوض بالمرأة

رسالة مؤرخة ١٦ آذار/مارس ١٩٩٥ موجهة الى الأمين العام
من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة ليوغوسلافيا
لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل طيا معلومات عن صحة المرأة في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية والجزاءات.

وسأغدو ممتنا إن تم تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند ١٠٩ من القائمة الأولية، ولفت انتباه لجنة مركز المرأة اليها في دورتها التاسعة والثلاثين.

(توقيع) دراغومير ديوكيتش
السفير
القائم بالأعمال بالنيابة

* A/50/50.

مرفق

صحة المرأة في يوغوسلافيا والجزاءات

يهدف التعاون الدولي في ميدان الصحة الى توفير ظروف معيشة أفضل للرجل والمرأة بغض النظر عن النظام الاجتماعي والانتماء الطبقي، وكفالة إقامة علاقات انسانية بين الدول، والاحترام لحقوق الانسان واتاحة الحصول على العلوم الطبية والمساعدة الطبية ومنجزاتها للناس في جميع أنحاء العالم.

ولم يسبق من قبل أن تجشم الأطباء في عملهم عناء مشاكل ومعضلات اخلاقية كما يواجهون في ظل الجزاءات التي تفرض حصارا على جميع مجالات الحياة.

وتنعكس الجزاءات المفروضة على يوغوسلافيا بأقسى وأفجع ما يمكن في ميدان الرعاية الصحية. وقد أدت الجزاءات الى حدوث زيادة في معدل الوفيات من ٣,٥ في المائة الى ٤,٦ في المائة وفي الأمراض التالية:

- الأمراض بصورة عامة؛

- المضاعفات التي تحدث بعد إجراء عمليات (تعفن، التهاب رئوي شُعبي، والتهاب الباريتون، وما الى غير ذلك)؛

- الأمراض المعدية؛ في الفترة ١٩٨٩-١٩٩٣، زاد عدد من توفوا من جراء إصابتهم بأمراض معدية بنسبة ١٤١ في المائة،

- أمراض المعدة والإمعاء، حدوث مضاعفات بعض عمليات باطنة، وما الى غير ذلك؛

- مضاعفات ناجمة عن عدم علاج السكر وارتفاع ضغط الشرايين علاجا كافيا وملائما؛

- أمراض القلب والأوعية الدموية، الناجمة عن حالات الإجهاد، وتحدث الآن الأمراض المتعلقة بعضلة القلب في سن أصغر يبلغ ٥٧ عاما في المتوسط، بدلا من ٦١ عاما كما كان الحال في الماضي. ولا يمكن منع حدوث زيادة في عدد المرضى الذين يعانون من الأمراض المتعلقة بعضلة القلب نظرا للنقص المزمن في الأدوية. وقد تم تخفيض عدد عمليات فتح القلب الى النصف. ونظرا للاجهاد المزمن، ازداد عدد المرضى الذين يعانون من ارتفاع ضغط الدم الشرياني. وقد أدى النقص في المضادات الحيوية الى تواتر الإصابة بالتهاب الغشاء المبطن للقلب المعدي. وتسجل حالات حمى روماتزمية بصورة متكررة أكثر من ذي

قبل. وفي كوسوفو وميتوهيا وحدهما، تم تسجيل ٠٠٠ ١ حالة جديدة سنويا في الفترة ١٩٩١-١٩٩٣، وبلغ معدل الوفيات فيها ١٠ في المائة. وسيؤدي هذا المرض الذي كان قد تم القضاء عليه من قبل في يوغوسلافيا، الى حدوث حالات جديدة من ضيق الصمام التاجي وغير ذلك من تشوهات القلب المكتسبة؛

- والدرن آخذ في الارتفاع ولن يظهر المرض بكامل نطاقه إلا فيما بعد. ويُفسر هذا بالتدهور في مستوى المعيشة وعدم كفاية التغذية والافتقار الى اللقاحات والحالات التي جلبها لاجئون معهم؛

- وتمثل حالات الاسقاط والإجهاض والحمل الخطر وولادة الجنين ميتا السبب في حدوث انخفاض في معدل المواليد؛

- وينعكس الاعتلال قبل وأثناء وبعد الولادة في زيادة عدد حالات تشوهات القلب الوراثية وتشوهات الأعضاء الأخرى؛

- سوء التغذية وفقر الدم (الانيميا) بسبب عدم كفاية التغذية، مما يؤثر على الحوامل والمرضعات بصفة خاصة؛

- إدمان المسكرات؛

- أمراض الجنس ومتلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)؛

- الأمراض النفسية البدنية؛

- القلق والانحرافات الاستجابية في السلوك؛

- الصدمات النفسية، بما في ذلك حالات اللاجئين واللاجئات الذين جرى اغتصابهم ولجئوا الى جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية؛

- حالات اكتئاب؛

- الحكة والاصابة بالقمل؛

- ازداد معدل الوفيات فيما بين الأشخاص الذين يعانون من أمراض خبيثة وذلك للافتقار الى التخلاء.

وقد أثرت الأمراض المذكورة بصفة خاصة على أشد الفئات ضعفا من السكان وهم: الأطفال والنساء والمسنين.

وفي جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، توفر خدمة الوقاية الصحية للمرأة الرعاية الصحية الخارجية للنساء اللاتي يزيد سنهن عن ١٥ سنة. وفي عام ١٩٩٣ كانت توجد ٣٩٩ وحدة منها، أي أقل بنسبة ٦,٦ في المائة من عددها في عام ١٩٩٢ حيث بلغت ٤٢٧ وحدة.

وفي عام ١٩٩٣، قام ٩٨٦ ١ اخصائي صحة و ٥٩٩ طبيبا و ٠٩٠ ١ ممرضة وعاملا آخر، بتقديم الرعاية الصحية. وبالمقارنة مع عام ١٩٩٢، حينما كان هناك ٨٠٣ أطباء، انخفض هذا العدد بنسبة ٧, في المائة. ومن مجموع عدد الأطباء، هناك ٥٢١ اختصاصيا، و ٦٩ ملتحقين بدورات تخصصية و ٩ ممارسين عموميين.

وفي عام ١٩٩٣، بلغ مجموع عدد استشـــارات الأطبـاء ٠٠٠ ١٢٣ ٣ مرة، أي أقل من عام ١٩٨٦ (٠٠٠ ٨٢٣ ٤) بنسبة ١٠,٧ في المائة.

وفي الفترة ١٩٩٢-١٩٩٣، انخفض عدد استشارات الحوامل فى مراكز طبية من ٠٠٠ ١٥٣ استشارة في عام ١٩٩٢ الى ٠٠٠ ١٣١ استشارة في عام ١٩٩٣، أو بنسبة ١٤,٤ في المائة.

وفي الفترة نفسها، انخفض عدد الاستشارات في مراكز تنظيم الأسرة من ٠٠٠ ١٢٤ استشارة في عام ١٩٩٢ الى ٠٠٠ ٩٤ استشارة في عام ١٩٩٣، أي بنسبة ٢٤,٤ في المائـــة. وبالمقارنـــة مـــع عام ١٩٨٦ (٠٠٠ ١٩١)، انخفض بنسبة ٥٠,٨ في المائة. ويعني هذا أنه في عام ١٩٩٣ لم تشمل أعمال مراكز تنظيم الأسرة سوى ١٠ في المائة من النساء القادرات على الانجاب.

ويفيد تحليل متاح في الادارة الاتحادية للوقاية الصحية، بأن خدمة الوقاية الصحية للمرأة قد حددت ٠٠٠ ٩٧٠ مرض وحالة وإصابة، أي ٦,٥ في المائة من مجموع عدد الأمراض والحالات والإصابات. وتم تحديد فئات الأمراض والحالات والإصابات للمرأة الخمس التالية الأكثر تواترا:

١ - أمراض الجهاز التناسلي - البولي ١١٠ ٧٢٧ (٤٧,٩ في المائة)؛

٢ - مضاعفات أثناء الحمل والوضع والنفاس - ٤٤٦ ١١٦ (١٢ في المائة)؛

٣ - الأمراض المعدية والطفيلية - ٥٣٤ ٧٩ (٨,٢ في المائة)؛

٤ - الأورام - ١٠٩ ٢٦ (٢,٧ في المائة)؛

٥ - أمراض الغدد الصماء وأمراض التغذية والأيض والمناعة - ٤٧٩ ١٦ (١,٧ في المائة).

وتأتي الأمراض المذكورة كنتيجة مباشرة لعدم انتظام الفحص الطبي للمرأة وعلاجها (وانخفاض الشمول والفحوص الوقائية والعلاجية في المراكز الطبية الخارجية)، والنقص في الأدوية، وتقصير فترات الإقامة بالمستشفيات، وانخفاض امكانيات للتشخيص المعملي وبالأشعة السينية وغيرها في حينه في إطار الجزاءات المفروضة.

ومما يثير القلق بصفة خاصة حدوث زيادة في عدد الأمراض والحالات المتصلة بالمضاعفات أثناء الحمل والولادة والنفاس. ومن أفجع عواقب هذه الأمراض حدوث زيادة في معدل وفيات الرضع من ٤١,٣ في المائة في عام ١٩٩٠ الى ٤٩,٣ في المائة في عام ١٩٩٢. وفضلا عن ذلك، تبين البيانات الواردة من جميع مراكز أمراض النساء والولادة في يوغوسلافيا حدوث زيادة أكبر من ذلك في عدد الحوامل اللاتي يتعرضن لخطر الإسقاط وفقر الدم (الأنيميا)، والولادة قبل موعدها (في عام ١٩٩٣، زاد عدد الأطفال الذين ولدوا قبل الأوان بنسبة ٨,٤٥ في المائة بالمقارنة بنسبة ٧ في المائة في الفترة السابقة)، وتشوه الجنين، والعملية القيصرية (في الفترة قبل فرض الجزاءات، كانت العمليات القيصرية تمثل ما بين ٧ في المائة و ٨,٢ في المائة من الولادات، في حين وصلت نسبتها في عام ١٩٩٢ الى ١٠,٦ في المائة)، وما إلى غير ذلك.

وتم تخفيض التشخيص المبكر الوقائي لأمراض الثدي والأعضاء التناسلية الخبيثة لدى المرأة في حين ازداد معدل الوفيات بين النساء اللاتي يعانين من الأورام. ويفسر ارتفاع معدل الوفيات فيما بين النساء بحدوث زيادة في سرطان الثدي، ناجمة في المقام الأول عن النقص المزمن في قطع الغيار للأدوات التشخيصية والعلاجية والافتقار الى الأدوية (التخلاء، والمسكنات والمضادات الحيوية). وفي الفترة ما بين شهر أيار/مايو ١٩٩٢ وشهر حزيران/يونيه ١٩٩٣، توفت أكثر من ٦٠٠ ٢ امرأة بسبب إصابتهن بالسرطان.

وتتسم مشكلة الإسقاط بأهمية اجتماعية وطبية شديدة بالنسبة لصحة المرأة. وقد زاد عدد حالات الإسقاط بسبب الإجهاد. وعلاوة على ذلك، كان عدد حالات الإجهاض كبيرا أيضا (٠٠٠ ١٤٥) في عام ١٩٩٣، وذلك نظرا لعدم كفاية الموارد المالية. والأفجع من ذلك أن عدد حالات الإجهاض غير القانوني قد زاد للمرة الأولى، وذلك نظرا لأن عدد النساء اللاتي أصبحن قادرات على تحمل تكاليف الإجهاض في مؤسسات طبية قانونية أصبح أقل. وتؤثر عمليات الإجهاض غير القانونية على الحالة الصحية للمرأة وتؤدي الى تقليل وظائفها الإنجابية. ومن ثم انخفض معدل الخصوبة لدى المرأة الذي كان ٣,٣٧ في المائة في عام ١٩٨٠ الى ٢,٠٨ في المائة في عام ١٩٩٢.

وبالإضافة الى فئات الأمراض الخمس المذكورة، تتزايد الإصابة بالإيدز فيما بين النساء في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، نتيجة للحالة الاجتماعية والاقتصادية وهجرات السكان والزيادة في إدمان المخدرات والمسكرات والدعارة والنقص في أصناف محددة للوقاية والأدوية الفعالة.

إن المجتمع الدولي، بفرضه جزاءات ضد جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية في ميدان الصحة، قد امتهن أفضل التقاليد الطبية وأحكام القانون الإنساني الدولي، لا سيما قرار منظمة الصحة العالمية لعام ١٩٨٩ الذي يمنع صراحة فرض حظر على الإمدادات الطبية لأسباب سياسية.

إن الجزاءات سترفع يوما ما، لكنها لا بد وأن تترك آثارا واضحة للعيان على صحة الناس والنساء والأطفال في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وستترتب عليها عواقب صحية وخيمة طويلة الأجل.

ونظرا لأهمية حقوق المرأة، ولا سيما حقها في الحياة والصحة، ترى حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية أن مسألة الآثار الوخيمة للجزاءات على وضع المرأة، ليس فقط في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وإنما أيضا في بلدان أخرى متأثرة بالجزاءات، ينبغي أن تنعكس في الأعمال التحضيرية المقبلة للمؤتمر العالمي الرابع للمرأة في إطار لجنة مركز المرأة وفي المؤتمر نفسه أيضا. وينبغي أن تقرر لجنة مركز المرأة أن انتهاكات الحقوق والحريات الأساسية للمرأة، المنصوص عليها في صكوك حقوق الإنسان الدولية، عن طريق فرض جزاءات لأسباب سياسية ضيقة، مسألة غير مقبولة. كما تشكل الجزاءات تهديدا صارخا لممارسة الحقوق التي نصت عليها اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

- - - - -